

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٠ مايو ١٩٨٨

قانون شركات التوظيف يحظر تحويل اموالها للخارج

أكد مصدر اقتصادي مسئول أن القانون الجديد الخاص بتنظيم عمل شركات توظيف الأموال يقضى بعدم السماح لها بتحويل أموالها إلى الخارج خاصة الموجودة لديها بالعمليات الحرة إلا بعد موافقة وزير الاقتصاد والبنك المركزي وفقا لما تنص عليه قوانين النقد المنظمة لذلك حرصا على أموال المودعين .

وأعرب المصدر عن اعتقاده بأن الفترة القادمة سوف تشهد راجا كبيرا في المشروعات التي ستدخل فيها هذه الشركات بعد تقويم عملها لتصبح مشروعات إنتاجية دون تدخل من الحكومة في إدارة هذه المشروعات أو في نوعيتها وستقوم البنوك بالمشاركة في رأسمال عدد من المشروعات بالتعاون مع الأفراد وذلك لضمان جدية هذه المشروعات .